إطلاق حملة «لن ندفع ديون لبنان الجائرة»

الفتريادس يدعو المستهلكين والمنتجين والمستثمرين إلى تعليق سداد الضرائب المباشرة

رنا ابو زكي

«نحن الموقّعين أدناه من مستهلكين ومنتجين وفاعلين اقتصاديين وناشطين في الحقل العام، نعلن أننا لن نقبل بأن نستمر في تجسيد الوعاء التي تغرف منه الطبقة السياسية لتمويل عملية النهب المستمرة، وسوف نتوقف عن سداد ما يترتب علينا من ضرائب مباشرة، وسنضعها في حسابات خاصة، ريثما يتم تشكيل لجنة تحقيق مالية نزيهة تقوم بكشف كل ملابسات تراكم الدين العام والمستفيدين منه والمنتفعين من العقود والتلزيمات والتحويلات الجارية في اطار الخزينة العامة، وإحالتهم على محكمة خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض».. فقد أطلق مدير شركة لاماكومبا الفتريادس برودكشنز، ميشال الفتريادس، حملة التمرّد هذه تحت عنوان «لن ندفع» في مؤتمر صحافي عقده أمس في مبنى ستاركو، قاعة لو كومنوار، تحت عنوان «مديونية لبنان جائرة والشعب اللبناني براء منها»، معلناً كذلك اطلاق جمعية «لن ندفع»، التي تدخل في اطار الحملة.

ودعا الفتريادس الى إعطاء لجنة التحقيق المالية «صلاحيات واسعة ومطلقة لفتح كل ملفات الفساد والسرقات من دون اي تدخل سياسي. ويجب أن تكون اعمال هذه اللجنة علنية وشفافة، وعليها أن تطلع الرأي العام على نتائج أعمالها دورياً...»

ديون بلا افادة

ولفت الفتريادس الى أن معظم ديون لبنان ترتبت في التسعينات، وخصوصاً عام 1993 وما بعده، وذلك في ظل حكومة أعطاها الثقة برلمان انتخبه 13 في المئة فقط من الشعب اللبناني. وكان لبنان حينها يرزح تحت الاحتلالين السوري والاسرائيلي، وكان النظام الأمني السوري يهيمن على مراكز القرار، وذلك بمباركة ودعم الأسرة الدولية وخصوصاً الصناعية منها. إضافة الى أن الشعب اللبناني لم يستفد من هذه الديون، كما أن جزء كبيراً منها قد تم هدره، كما أن جميع المؤسسات المالية العالمية والدولية والمحلية العامة والخاصة كانت على علم بالوضع اللبناني، ما يرتب عليها مسؤوليات عديدة. واوضح أن بنود النظرية القانونية للديون الجائرة، تقوم على أن تكون «هذه الديون قد أعطيت لنظام لا يتمتع بالشرعية الشعبية أو خاضع لسلطة احتلال أو استعمار، وعلم الدول والمؤسسات المانحة بطبيعة النظام الخاضع أو المقيّد، وعدم توظيف الديون للمصلحة العامة». مشدداً على أن هذه النظرية طبّقت في عدد من الدول ومنها كوبا وكوستاريكا، واثيوبيا، واندونيسيا.. وأفضى تطبيقها الى إلغاء ديون هذه الدول. مطالباً بتطبيقها في لبنان.

> ستنطلق الحملة بلقاءات مع الوزراء المعنيين للتشاور معهم وتسليمهم مذكرة بالمطالب والأهداف

مصدر اثراء

ورأى الفتريادس أن لبنان حالة شاذة، فمنذ انتهاء الحرب، والقرار اتفاق الطائف، واطلاق مشروع الاعمار وبناء مؤسسات الدولة في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، تحولت الدولة الى مصدر اثراء للطبقة السياسية، ومتفرعاتها في الداخل وخُماتها في الخارج، وتم توظيف حكم المخابرات السورية في اقامة التحالف بين أمراء الحرب والميليشيات واصحاب الثروات المستجدة وضباط جيش الوصاية من أجل احكام السيطرة على الثروات الوطنية وادارتها وتوجيهها في خدمة المصالح الشخصية واعادة التوزيع السياسية التي أدت الى تعميق المشكلات البنيوية في الاقتصاد اللبناني، ومنع قيام الدولة الحديثة، وزيادة الاختلالات الاجتماعية والتفاوتات المناطقية..

واشار الى أن المديونية العامة باتت تقدر حالياً بأكثر من 48 مليار دولار، او ما يساوي 250 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى قياسي وتاريخي لم يسبق لبنان اليه اي بلد آخر في العالم.

وقد سعت الطبقة السياسية الى تبرير ارتفاع الدين العام بمشاريع الإعمار التي انطلقت عام 1992، الا أن هذا التبرير الواهي لا يجد ما يؤكده في الواقع، إذ إن كل المبالغ المرصودة لهذه المشاريع لم تصل الى 6 مليارات دولار، ما يعني ان 38 مليار دولار من الزيادة في الدين ذهبت الى جيوب الفاسدين من اصحاب النفوذ اللبنانيين الذين ما زالوا يحكمون لبنان حتى الآن على الرغم من انسحاب الجيش السوري وقيام ما سمي بثورة الأرز في العام 2005، واجراء اول انتخابات نيابية من دون الاحتلالين الاسرائيلي والسوري، التي اعادت انتاج السلطة نفسها، للاسف.

اكبر عملية نهب

وقال الفتريادس إن قضية الفوائد المدفوعة على الدين العام، تمثل اكبر عملية نهب حصلت في تاريخ لبنان والمنطقة عموماً، إذ جرى تسديد حوالى 30 مليار دولار كفوائد غير مبررة على الدين العام في السنوات الـ15 الماضية، إذ تراوحت معدلات الفوائد بين 18 و42 في المئة، من دون أن يكون هناك مبرر تقني في الأسواق، ولا سيما في الفترة بين عامي 1993 و1999 عندما كانت الفوائد في الأسواق العالمية منخفضة جداً، وكانت الأوضاع المحلية ممسوكة بفعل الوصاية السورية والرضى الأميركي.

ورأى الفتريادس أن المصارف اللبنانية تحمل نصف الدين المحرر بالليرة، ويحمل مصرف لبنان ربع هذا الدين، والباقي يحمله مجموعة مكتتبين منتفعين من أصحاب النفوذ أو العلاقات مع السلطة مع لبنانيين وخليجيين وضباط مخابرات سورية، فضلاً عن مؤسسات عامة تم إكراهها على توظيف أموالها في سندات الخزينة ولو على حساب خدماتها وسلامة أوضاعها المالية، وهذا ما ينطبق كثيراً على الضمان الاجتماعي، ويضاف الى كل ذلك متأخرات المقاولين والمستشفيات وأصحاب الأملاك المستملكة وغيرهم..

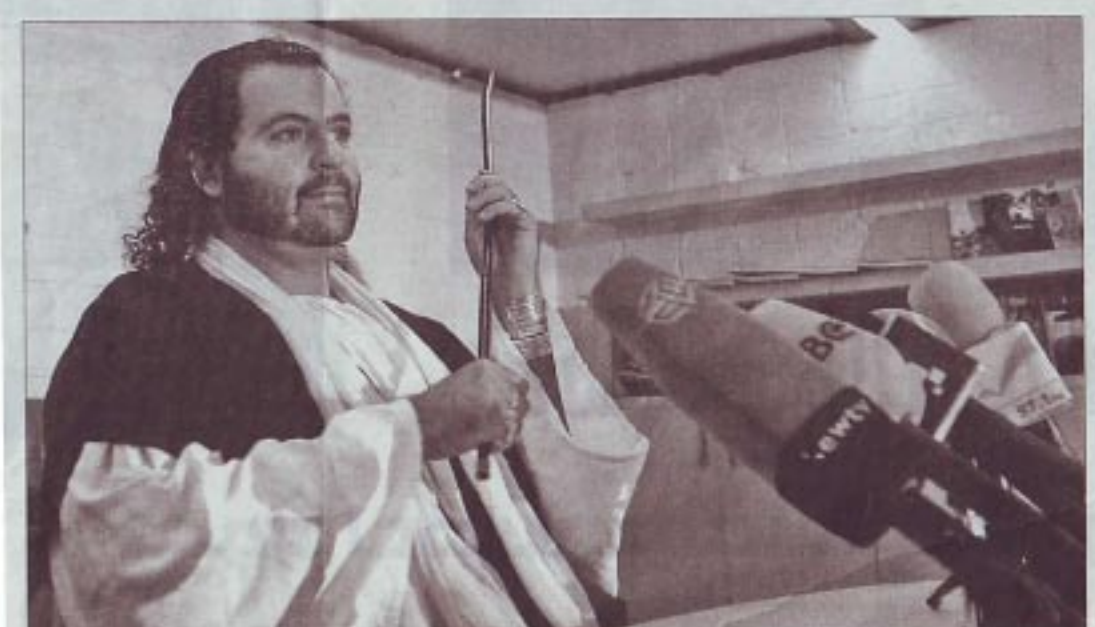

حملة «لن ندفع مديونية لبنان» انطلقت (مروان طحطح)